مجلة التعاون

العدد 53 يناير 1998

REVUE ATTAAOUN, éditée par l'ODCO

- ملف العدد: أي دور للتعاونيات النسوية في ضمان الأمن الغذائي.

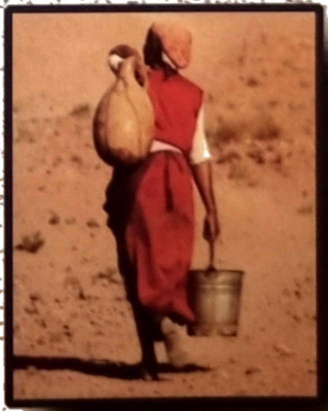

- الجمعية المغربية لدعم و إنعاش المقاولة الصغيرة: إطار للتضامن و التشارك لدعم الشغل
- التدبير و إدارة التعاونيات: محور دورة تدريبية بماليزيا.

lhajjislim@yahoo.fr hayzouhir@yahoo.fr

مجلة

التعاون

العدد 53 يناير 1998

REVUE ATTAAOUN, éditée par L'ODCO

مجلة متخصصة في ميدان
التعاونيات يصدرها
مكتب تنمية التعاون

المدير المسؤول
أحمد أيت حدوث
رئيسة التحرير
حكيمة خالص
سكرتير التحرير
شكيب رضى
المحررون
- نادية قريش
- مصطفى بن عائشة
- أحمد الحلوي
- حياة زهير
- بثينة الاسماعيلي الادريسي
- اسليمان الحاجي
- عبد الحق أبو النجاح

رقم الإيداع القانوني
1978/13
رقم الإيداع الدولي
ISSN 0851.0562
عنوان المراسلة 13 زنقة
ضاية عوة - أكدال
ص.ب 1297 - الرباط -
الهاتف : 77.10.33/34
الفاكس : 77.10.05
التلكس : 32867 م
الثمن 10 دراهم

التصفيف والإخراج والطبع
منشورات عكاظ
الهاتف :
79.69.70/71/73
الفاكس :
79.85.56

✓ أي دور للتعاونيات النسوية في ضمان الأمن الغذائي

lhajjislim@yahoo.fr hayzouhir@yahoo.fr

✓ تعاونية سكنية ببرشيد تقطع عدة مراحل لإنجاز مشروعها

✓ أضواء على تجربة الجمعية المغربية لدعم وانعاش المقاولات الصغرى

في هذا العدد

- الافتتاحية
- ملف العدد : أي دور للتعاونيات النسوية في ضمان الأمن الغذائي.
- من أجل شراكة فعالة لدعم تجربة التعاونيات النسوية.
- أسلوب الشراكة وتنمية التعاونيات النسوية : تعاونية "مسعودة" لتربية الأرانب "بسبع عيون" كنموذج".
- تعاونية سكنية نسوية تقطع عدة مراحل لانجاز مشروعها.
- الرئيس الجديد للحلف التعاوني الدولي من البرازيل.
- التدبير وإدارة التعاونيات محور دورة تدريبية بماليزيا.
- أضواء على تجربة الجمعية المغربية لدعم وانعاش المقاولة الصغرى.

أية مقاربة
لتأهيل دور العمل الجهوي والتعاوني في الأمن الغذائي

احتفل المغرب، شأنه شأن سائر دول المعمور، باليوم العالمي للمرأة الريفية (15 أكتوبر 1997) يوما واحدا فقط قبل الاحتفال باليوم العالمي للغذاء (16 أكتوبر 1997).

إن إحياء هذين اليومين، هي مناسبة لتحسيس الرأي العام الوطني وجميع الجهات المعنية بضرورة الاهتمام بوضعية المرأة الريفية لضمان الأمن الغذائي، أي الحق الأساسي لكل عضو في الغذاء الذي هو في حاجة إليه.

ولقد أكد المشاركون في اليوم الدراسي الذي نظمه مكتب تنمية التعاون بجماعة سيدي عبد الرزاق بتيفلت حول موضوع «دور التعاونيات النسوية في ضمان الأمن الغذائي» على أن دعم العمل الجمعوي والتعاوني في إطار تشاركي بين جميع الجهات المعنية بوضعية المرأة، هو السبيل الأنجع لتأهيل دور التعاونيات للمساهمة في ضمان الأمن الغذائي.

فقد برز بالمغرب جيل جديد من الجمعيات المحلية التي تهتم بقضايا المرأة، كمحاربة الأمية، والبيئة، وتعاونيات ومشاريع تنموية لفائدتها. وتجدر الإشارة أنه أحدثت 95 تعاونية نسوية في مجالات متعددة وجديدة (كتربية الأرانب، الماعز، إنتاج العسل، زيت أركان، انتاج الحرير...) غير أن هذه المؤسسات ما زالت تحتاج إلى دعم ومواكبة لإعادة تأهيل دورها، وتوجيهها نحو تشغيل الأطر الكفأة في التسيير والتدبير لبلوغ الأهداف التي أحدثت من أجلها.

ولن يتأتى تحقيق هذا المسعى إلا باعتماد أسلوب الشراكة الفعالة بين جميع الجهات المعنية من إدارات ومنظمات غير حكومية، وغرف مهنية، ومؤسسات مالية، وجماعات محلية.

فمن خلال هذه الشراكة، يمكن محاربة الأمية التي تمس 87 % من النساء القرويات، وفك العزلة عنهن بتزويدهن بالماء الصالح للشرب والكهرباء والمرافق الصحية والطرق...

وتوفير كل هاته الخدمات الأساسية، يعتبر شرطا أساسيا لتحسين إطار العيش للنساء القرويات، وبالتالي التمكن بنجاعة من إدماجهن وتنظيمهن في مشاريع إنتاجية.

وكخلاصة، فعن طريق هذه الشراكة يمكن دعم التجربة الراهنة للتعاونيات النسوية والجمعيات المحلية، وتشجيع إحداثها على نطاق واسع.

«التعاون»

على هامش إحياء اليوم العالمي للمرأة القروية أي دور للتعاونيات النسوية في ضمان الأمن الغذائي

إعداد : حكيمة خالص

في إطار احتفالات المجتمع الدولي باليوم العالمي للمرأة الريفية (15 أكتوبر 1997) واليوم العالمي للتغذية (16 أكتوبر 1997)، نظم مكتب تنمية التعاون بتاريخ 15 أكتوبر 1997، بجماعة سيدي عبد الرزاق بتيفلت، لقاء دراسيا حول موضوع «دور التعاونيات النسوية في ضمان الأمن الغذائي».

حضر هذا اللقاء 120 مشاركا من مسيري التعاونيات النسوية وبعض الجمعيات التنموية الدولية والوطنية والإقليمية وممثلو الغرف المهنية والجماعات المحلية بالإقليم.

1. دور التعاونيات في إدماج المرأة في الحياة :

قدم السيد أحمد آيت حدوت، مدير مكتب تنمية التعاون، في البداية، الإطار العام الذي يندرج فيه تنظيم هذا اللقاء والأهداف المراد تحقيقها، والمتمثلة أساسا في خلق فضاء للتحاور وتبادل التجارب بين التعاونيات النسوية وباقي الفاعلين المعنيين بإدماج المرأة في الحياة العملية من جمعيات ومنظمات غير حكومية وغرف مهنية وجماعات محلية وإدارات.

وقد أبرز السيد المدير أهمية الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية ومدى مساهمة المرأة القروية في توفير الغذاء، ودعا إلى ضرورة ترشيد الجهود لتكثيف الإنتاج، والحرص على الجودة...

وبعد زيارة الحاضرين لأروقة المعرض المنظم على هامش هذا اللقاء، والذي عرضت فيه عينات من منتوجات بعض التعاونيات النسوية بالإقليم وبعض التعاونيات المنتجة للغذاء خارج الإقليم (الحليب الأفضل بالقنيطرة)، انكب المشاركون على دراسة المواضيع المبرمجة والاستماع إلى شهادات من

بعض مسيرات التعاونيات.

وهكذا، تم تقديم أول عرض ألقته السيدة نادية قريش، رئيسة خلية إنعاش التعاونيات النسوية، بمكتب تنمية التعاون، حيث ركزت على دور المرأة بصفة عامة، التي ضمن لها الدستور المساواة مع الرجل وأكدت المتدخلة على أن المرأة، بفضل تنامي وعيها، وبفضل حملات التعميم التي يقوم بها مكتب تنمية التعاون، أصبحت تقدم على إحداث تعاونيات للإنتاج والخدمات للرفع من دخلها والاندماج في الحياة العملية. وأبرزت المتدخلة على أن عدد التعاونيات النسوية بلغ 95 تضم 3800 منخرطة ينشطن في ميادين مختلفة، تربية الأغنام والمعز والأرانب والدجاج وإنتاج العسل، والزرابي والخياطة وغيرها من الأنشطة، وبينت المتدخلة أن المعوقات التي تواجهها التعاونيات النسوية ترجع إلى عدة عوامل في مقدمتها وضع المرأة بالبادية عامة، ونسبة الأمية المرتفعة بالنسبة لسكان البادية، بالإضافة إلى عوائق أخرى تتعلق أساسا بالتسيير والتمويل والتأطير والتسويق.

تدخلت بعد ذلك السيدة جمعة بوستة عن اندا مغرب، (منظمة غير حكومية دولية)، حيث ركزت بدورها على تجربة منظمتها في تنمية المشاريع النسوية معززة عرضها بشريط فيديو حول مشروع الزريبة الزمورية «بوشرويط» أو النقاشة، وقد أكدت المتدخلة على أن جل المشاريع التنموية التي تدعمها اندا مغرب تهدف أساسا إلى تحسين ظروف السكان وخصوصا النساء، وذلك عن طريق اعتماد مقاربة تنموية مندمجة تدخل في إطار الشراكة بمفهومها الشامل، مع مختلف الفعاليات القروية المعنية.

تدخلت بعد ذلك السيدة نسمة زهور عن الاتحاد النسائي المغربي واستعرضت الدور الهام الذي تقوم به هذه الجمعية ذات المنفعة العامة في دعم المشاريع النسوية بصفة عامة والتعاونيات النسوية بصفة خاصة، ولتوضيح جهود الاتحاد النسوي، أوردت المتدخلة كنموذج تعاونية تربية النحل وإنتاج العسل بتمارة.

2. شهادات تعاونية حية :

بعد ذلك استمع الحاضرون إلى العديد من الشهادات تتعلق بتعاونية النحلة الزمورية للعسل بتيفلت وتعاونية الدمى بتمارة، وتعاونية تربية الأرانب بسيدي عبد الرزاق، ركزت في جلها على المشاكل التي تعاني منها مؤسساتهم، وفي مقدمتها مشاكل التمويل والتسيير والتدبير والنقل.

وتلت هذه العروض والشهادات مناقشة عامة ركزت أساسا على المحيط العام للمرأة القروية وأثره السلبي على وضعيتها بصفة عامة والتعاونيات النسوية بصفة خاصة، حيث أبرز أغلب المتدخلين على أنه وبالرغم من أن الكل يتفق على أن تعليم النساء يؤثر إيجابيا على التنمية، ويحدث تحسنا في الناتج اليومي الخام، وفي مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني، تبقى الأمية متفشية في البوادي فضلا عن صعوبات جمة تعترض تمدرس القرويات منها على الخصوص تكلفته الباهضة بالنظر إلى محدودية دخل الأسر وبعد المسافة بين مقر السكن والمدرسة... الخ

وقد لاحظ بعض المتدخلين أن عدة جمعيات تهتم بالمرأة القروية بصفة عامة ودعم التعاونيات النسوية بصفة خاصة، قد تأسست في السنوات الأخيرة. غير أن هذه المنظمات تسير بشكل عشوائي، وتفتقر إلى مستخدمين دائمين في ميدان التسيير، وقد ثمن بعض المتدخلين المقاربة التي تنهجها بعض المنظمات غير الحكومية، والمتمثلة أساسا في دراسة المحيط القروي وحل بعض المشاكل المستعصية، كمشكل الماء والإنارة قبل الانتقال إلى مرحلة تنظيم النساء القرويات في جمعيات وتعاونيات، مع التركيز على التكوين والتحسيس قبل إحداث المشاريع.

وفي فترة ما بعد الزوال توزع المشاركون على ثلاثة ورشات عمل على الشكل التالي :

- ورشة عمل رقم 1: «من أجل تدبير أحسن للتعاونيات النسوية».
- ورشة عمل رقم 2 : «أية طرائق بديلة لحل مشكل التمويل».

ورشة عمل رقم 3: «من أجل شراكة فعالة لتنمية التعاونيات النسوية في العالم القروي».

3. خلاصات ورشات العمل :

بعد دراسة ومناقشة كل جانب من المواضيع المطروحة على كل ورشة عمل على حدة، عرضت على المشاركين في هذا اليوم الدراسي الخلاصات والتوصيات التالية:

3-1- خلاصات الورشة رقم 1 : «من أجل تسيير أحسن للتعاونيات النسوية»

أكد المشاركون في هذه الورشة على أن مشكل التسيير والتدبير هو أصل العديد من المشاكل التي تعوق سير التعاونيات.

وتتجلى مظاهر هذا المشكل أساسا فيما يلي :

- غياب الأطر الكفأة في ميدان التدبير لدى التعاونيات النسوية نتيجة عدم توجه هذه المؤسسات نحو تشغيل المستخدمين.

- اعتماد التعاونيات النسوية على «الإدارة» في مسك محاسبتها مما يعرض التعاونيات لمخاطر تدخل الإدارة في شؤون هذه المؤسسات وترسيخ روح الاتكالية لدى المنخرطات.

- عدم لجوء أغلب التعاونيات النسوية إلى تعيين مراقب أو مراقبي الحسابات مما ينتج عنه عدة انعكاسات سلبية على مستوى التسيير، كانعدام ثقة العضوات في المسيرات... إلخ.

- عدم احترام أغلب التعاونيات النسوية للقانون 83-24 المتعلق بالنظام الأساسي العام للتعاونيات ومهام مكتب تنمية التعاون مع العلم أن أغلب مقتضيات هذا القانون تنصب على تحسين تسيير التعاونيات.

- وقد أكد المشاركون في هذه الورشة على أن تجاوز مشكل التسيير والتدبير في التعاونيات النسوية يبقى رهين بالمجهود المبذول من طرف الجهات المعنية في ميدان التكوين والتعميم، وقد أوصى المشاركون بتنفيذ برنامج متكامل لتكوين أعضاء التعاونيات النسوية ومسيري هذه المؤسسات، وحثهم على تشغيل الأطر الكفأة في ميدان التسيير والتدبير.

2-3- خلاصات الورشة رقم 2: « أية طرائق بديلة لحل مشكل التمويل»

حدد المشاركون في بداية أشغال هذه الورشة مظاهر مشكل التمويل في التعاونيات النسوية فيما يلي :

- ضعف رساميل التعاونيات النسوية عند التأسيس.

- ضعف التمويل الذاتي نتيجة ضعف الفوائد المحققة وعزوف الأعضاء عن تخصيص هذه الفوائد للزيادة في رساميلها لتعزيز التمويل الذاتي لدى التعاونيات النسوية.

- تقلص الدعم المالي المقدم للتعاونيات النسوية من طرف الدولة نتيجة اتجاهها نحو تحرير الاقتصاد والمبادلات وخلق الظروف الملائمة لمنافسة عادلة بين مختلف الوحدات الاقتصادية.

وفي خضم هذه المعطيات، أبرز المشاركون على أن ابتكار طرائق بديلة للتمويل يبقى الحل الأمثل للحد من هذا المشكل، ومن بين هذه الطرائق البديلة، **حث المنظمات غير الحكومية على إعادة النظر في الطريقة التي تمنح خلالها الإعانات المالية لهذه المؤسسات، ذلك أن أغلب الإعانات التي تمنحها للتعاونيات النسوية تتم بطريقة عشوائية وبدون أية متابعة، والأهم من ذلك دون أية سياسة متكاملة مع الجهات الأخرى لتنمية هذه التعاونيات.**

فمهما بلغ حجم هذه الإعانات، فهي تبقى محدودة الأثر إذا لم يصاحبها مجهود موازي في إطار تشاركي على مستوى التكوين والتعميم والمساعدة التقنية والقانونية مع الجهات الأخرى المتدخلة في ميدان تنمية التعاونيات النسوية. لهذه الأسباب، اقترح المشاركون برمجة **عقد اجتماع أولي بين مكتب تنمية التعاون و المنظمات غير الحكومية والجهات المعنية بتنمية التعاونيات النسوية من أجل عقد شراكة فيما بينها لدعم تجربة التعاونيات النسوية.**

ومن جهة أخرى، اقترح المشاركون عدة طرائق أخرى من بينها إحداث جمعيات محلية متخصصة في منح قروض صغيرة الحجم، وإنشاء صناديق التكافل.

3-3- خلاصات ورشة عمل رقم 3 : «من أجل شراكة فعالة لدعم تجربة التعاونيات النسوية في العالم القروي»

بعد أن سجل المشاركون في هذه الورشة غياب التنسيق بين الجهات المتدخلة في ميدان تنمية التعاونيات النسوية، خلصوا إلى أن دعم التجربة الحالية للتعاونيات النسوية وإنعاش هذه المؤسسات على نطاق واسع للمساهمة في الأمن الغذائي يتوقف أساسا على المجهود المبذول لتكثيف التنسيق بين الإدارات المتدخلة، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات التنموية، والغرف المهنية والجماعات المحلية.

بعد ذلك اقترح المشاركون اعتماد أسلوب التشارك الفعال لإعادة تأهيل دور هذه الجهات في ميدان تنمية التعاونيات النسوية.

وحتى يتسنى تحقيق هذا المسعى، اقترح المشاركون في هذه الورشة تشكيل لجنة وطنية لدراسة ميكانيزمات الشراكة وطرق إحداثها، كما اقترح المشاركون توسيع اختصاصات مكتب تنمية التعاون ليشمل إلى جانب دعم التعاونيات جميع الجمعيات التي تعمل في إطار تنموي.

وفي الختام تم عرض خلاصات اليوم الدراسي ورفعت برقية ولاء وإخلاص لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

وفي هذا الإطار العام، خصصت «مجلة التعاون» ملف هذا العدد حول موضوع «من أجل شراكة فعالة لدعم تجربة التعاونيات النسوية.

من أجل شراكة فعالة لدعم تجربة التعاونيات النسوية

إعداد رشيدة الغيات

في إطار مواكبة التطورات الملحوظة التي أصبحت تعرفها التعاونيات النسائية في المغرب على عدة مستويات خصوصا خلال العشر سنوات الأخيرة، يقوم مكتب تنمية التعاون بإعداد دراسة شمولية حول هذه التعاونيات قصد الوقوف عن كثب على واقعها، وتحديد آفاقها المستقبلية.

وقد أثبتت تجربة هذه الوحدات الاقتصادية النسائية التي عرفت انطلاقتها منذ فجر الاستقلال، أنها لعبت دورا إيجابيا في تعميم الأسلوب التعاوني بين النساء كإطار للعمل والمشاركة الديمقراطية في الحياة العملية، و وسيلة لتجميع إمكانياتهن الفردية، وتوظيفها بالعمل الجماعي لفائدتهن، مما يشجعهن على الاعتماد على النفس خاصة بالنسبة للنساء الواليات لأمرهن كالأرامل والمطلقات.

ونظرا لما أتت به هذه التجربة من إيجابيات، و وعيا بضرورة تفعيل عمل النساء في إطار القطاع المهيكل، عملت السلطات الحكومية على تشجيع خلق العديد من التعاونيات النسائية سواء في الوسط الحضري أو القروي، وقدمت لها أشكالا مختلفة من الدعم والتشجيعات المادية، التقنية... سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق بعض المنظمات المغربية والدولية حكومية وغير حكومية ذات الاهتمام بتنمية المرأة، حيث بلغ مجموع الدعم المادي الذي منح لهاته التعاونيات خلال الثلاث سنوات الأخيرة 940.000,00 درهم.

ومع ذلك، فقد لاحظنا أن العديد من هذه التعاونيات لم ترق بعد إلى صف المقاولات الحديثة الناجحة نظرا لأنها لازالت تتخبط في مشاكل مختلفة تتعلق بالتسيير، التمويل، التسويق.. مما يحتم على كل الفعاليات المهتمة إعادة النظر في طرق خلق هذه الوحدات.

وقد بلغ عدد التعاونيات النسائية في المغرب إلى حدود شهر يوليوز 1997، 90 وحدة، وهذا العدد مرشح للارتفاع نظرا لوجود العديد من المشاريع في طور التأسيس. وقد عرف تأسيسها نموا كبيرا خلال السبع سنوات الأخيرة : فمن سبع تعاونيات أنشئت في عقد 1960 - 1970، إلى سبع تعاونيات كمعدل سنوي منذ سنة 1990.

أما عدد المتعاونات، فقد بلغ 3500، أي بمعدل 39 متعاونة لكل تعاونية، تعملن في قطاعات مختلفة كالصناعة التقليدية، الفلاحة والسكنى.

1. تعاونيات الصناعة التقليدية :

يبلغ عددها 56 وحدة (63 % من عدد التعاونيات النسائية) وهي موزعة بين الأنشطة التقليدية التي مارستها المرأة المغربية منذ القدم كالنسيج بكل أنواعه والذي يمثل أكثر من نصف تعاونيات الصناعة التقليدية، ولكننا لاحظنا خلال السنوات الأخيرة إقبال النساء، خاصة منهن خريجات معاهد التكوين المهني، على أنشطة جديدة كالنقش على الجبص والخزف.

2. التعاونيات الفلاحية :

يبلغ عددها 33 تعاونية، وتمثل 36 % من المجموع وتهتم خاصة بالتربية الحيوانية

كالأغنام، النحل، الدجاج، الأرانب، والإنتاج كالجبن، الصوف، الأركان.

وتمثل تعاونيات تربية النحل 35 % من التعاونيات الفلاحية متبوعة بتعاونيات تربية أغنام الدمان بـ29% . وهذه التعاونيات تم إنشاؤها بمبادرة من بعض الجمعيات المغربية.

3. تعاونيات السكنى :

توجد واحدة بمدينة برشيد، وتعد التجربة النسائية الوحيدة في هذا الشأن، ويمكن وصفها بالناجحة نظرا لما وصلت إليه من تقدم في مشروعها مع العلم أنها تضم في عضويتها 130 منخرطة، وقد استطاعت أن تحرر رأسمالا بلغ ما يقارب 7 ملايين درهم على مستوى كافة القطاعات.

أما فيما يتعلق بالمتعاونات، فرغم أن نسبة الأميات تمثل 48 %، إلا أننا سجلنا الحضور المحسوس لنسبة المتعلمات، حيث أن 34 % لهن مستوى ابتدائي، 11 % مستوى ثانوي، و 3 % لكل من اللواتي لهن مستوى كتابي ومستوى لابأس به من دروس محو الأمية. وهذا ينعكس إيجابيا على مستوى التسيير في هذه التعاونيات: فـ 35 % من المتعاونات اللواتي يشكلن المجالس الإدارية لهن مستوى ابتدائي، و 18 % ثانوي.

وعلى الرغم من أن التعاونيات النسوية قد حققت عدة منجزات، فإنها ما زالت تعاني من عدة مشاكل من أبرزها مشكل التمويل والتسيير والتأطير. فقد بلغ الرأسمال المحرر من طرف هذه التعاونيات ما يناهز 9 ملايين درهم فقط، وبلغت فوائدها المحققة 600.000,00 درهما خلال الثلاث سنوات الأخيرة. ويعتبر مشكل التسيير أصل العديد من المشاكل التي تعرفها هذه المؤسسات، وقد أبرزت نتائج البحث الميداني الذي قام به مكتب تنمية التعاون عدة مظاهر تبرز عمق هذا المشكل :

* 40 % من التعاونيات القائمة لا تعقد جموعاتها العامة السنوية بطريقة منتظمة، مما يتعذر معه معرفة الوضع المالي للتعاونية بكل دقة، خصوصا وأن جل التعاونيات لا تتوفر على مراقب للحسابات كما ينص على ذلك قانون 24.83، ومسك المحاسبة مناط بموظفين ومؤطرين تابعين للوزارات الوصية (الصناعة التقليدية والفلاحة)، مما يسهل تدخل هذه الأطراف في سير التعاونيات.

* **باستثناء التأطير التقني للمتعاونات، يلاحظ غياب التكوين المستمر في الميدان التعاوني من تنظيم وتسيير وتوعية بالمسؤوليات. وهذا ناتج بالأساس عن غياب التنسيق من طرف الجمعيات السالفة الذكر مع مكتب تنمية التعاون.**

* **غياب دراسات حقيقية لجدوى هذه المشاريع كان وراء تكوين تعاونيات نسائية بشكل متسرع، وبالتالي تفتقد لأهم المقومات الأساسية للتعاونية نظرا لضعف المشاركة الفعلية للمتعاونات في التعامل مع مؤسساتهن. وفي هذا الصدد، أثبتت الدراسة المذكورة أن بعضا من هذه التعاونيات دخلت في مرحلة الانحدار بضع سنوات بعد تأسيسها، بعد أن استفادت من دعم التأسيس من طرف بعض الجمعيات.**

وتجدر الإشارة إلى أن التوزيع الجغرافي لهذه التعاونيات حسب الجهات الاقتصادية لا يترجم فعليا الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها هذه الأخيرة، وكمثال على ذلك، فولاية الدار البيضاء الكبرى لا تتوفر سوى على تعاونيتين في مجال الصناعة التقليدية.

وعلى الرغم من هذه النواقص، فإن أغلب المتعاونات صرحن بأن أملهن كبير في الارتقاء بتعاونياتهن إلى الأحسن، وهن واعيات بضرورة التغيير في أساليب تسييرها وتعاملها مع محيطها لمواجهة كل التحديات.

وهذه الآفاق لا يمكنها أن تحقق إلا في إطار شراكة فعالة بين مختلف الجهات التي تدعم المشاريع الفردية بصفة عامة والتعاونيات النسوية بصفة خاصة، من إدارات وجمعيات محلية، ومنظمات غير حكومية دولية وغرف مهنية وجماعات محلية... وذلك في أفق إنعاش هذا النوع من المؤسسات لتلعب دورها كاملا في إدماج المرأة في الحياة العملية المنظمة، وبالتالي المساهمة في مسلسل التنمية.. ويبقى ذلك رهين بمدى استعداد المؤسسات والجهات المتدخلة لترشيد تدخلاتها والتنسيق المحكم فيما بينها في إطار شراكة فعالة في هذا المجال، **وخاصة أن التجربة الحالية بينت أنه مهما بلغ حجم الاعتمادات المالية المقدمة من طرف المنظمات غير الحكومية لإدماج المرأة في التنمية، فإنها تبقى محدودة الأثر إذا لم يواكبها مجهود موازي تشاركي على مستوى التأطير التقني والتنظيم والتكوين والإعلام ومحاربة الأمية...**

أسلوب الشراكة

وتنمية التعاونيات النسوية : تعاونية مسعودة لتربية الأرانب بسبع عيون كنموذج

إنجاز : نادية قريش

تأسست تعاونية «مسعودة» لتربية الأرانب في إطار برنامج تشاركي بين الغرفة الفلاحية بمكناس وصندوق التنمية الفرنسي. وقد قام وفد من الخبراء بزيارة إلى منطقة سبع عيون للتأكد من مدى إمكانية نجاح المشروع وبالتالي مردوديته.

وقد تم تمويل المشروع بنسبة 90% من طرف صندوق التنمية الفرنسي بغلاف مالي قدره 87,000 درهم، وذلك على الشكل التالي :

المعدات : 70.000 درهم

شراء الأرانب : 4.400 درهم

حلقة تكوينية بمدرسة سكيكيمة بتمارة : 6.600 درهم

وقد قامت المديرية الإقليمية الفلاحية بمكناس بتأطير وتكوين العضوات في تربية الأرانب، بالإضافة إلى التكوين الذي استفادت منه بعض العضوات بمدرسة سكيكيمة بمدينة تمارة لاكتساب الخبرة والإطلاع عن قرب على كيفية تربية الأرانب.

ولتقريب هذا النوع من التعاونيات من قراء مجلة التعاون، كان لنا لقاء مع رئيسة تعاونية «مسعودة» السيدة ميلودة ذكير.

س : كيف تبلورت لديكم فكرة تأسيس تعاونية «مسعودة» للأرانب؟

ج : الحقيقة أن فكرة تأسيس تعاونية للأرانب لم تكن تراودنا، ولم نفكر فيها قط. رغم أننا في المنطقة نربي الأرانب في منازلنا بطريقة تقليدية. إلا أننا بعد الزيارة التي قام بها وفد من وزارة الفلاحة، وبعد الشروحات التي قدمت لنا حول المشروع والإيجابيات التي يمكن أن نجنيها من ورائه اقتنعنا بالفكرة، ومن تم تأسست تعاونية «مسعودة» لتربية الأرانب بعضوية 31 متعاونة. وقد ساهمت العضوات في رأس المال بحصة مالية قدرها 400 درهم لكل واحدة.

أما بالنسبة للمقر الذي يتواجد فيه المشروع فقد وضع رهن إشارتنا من طرف التعاونية الفلاحية «العلوية» على اعتبار أن كل العضوات المنخرطات في هذا المشروع النسوي هن زوجات أو بنات أعضاء التعاونية الفلاحية «العلوية».

س : كيف يتم التعامل بين الأعضاء داخل التعاونية ؟

ج : بالنسبة للعمل داخل التعاونية فهو عمل تشاركي وجماعي، بحيث أن المتعاونات يقمن بإطعام الأرانب وغسل وتنظيف الأقفاص وتقديم الأدوية اللازمة بطريقة متداولة.

س : ماهي المشاكل أو المعوقات التي تعترض سير التعاونية؟

ج : إن أكبر وأهم مشكل نعاني منه في التعاونية هو مشكل التسويق.

لماذا التسويق؟ لأن تربية الأرنب الرومي يحتاج إلى رعاية كبيرة وعناية أكبر. وهذا ما يمنعنا من بيعه في الأسواق الأسبوعية المتواجدة في المنطقة لأنه لا يتحمل الحرارة ولا التنقل. مما يسبب مرضه أو موته في بعض الأحيان. الشيء الذي يدفعنا إلى بيع المنتوج بالتقسيط محليا أو في بعض المناسبات. كما أن السعر هو الآخر يطرح مشكلا، على اعتبار أن أغلب سكان المناطق المجاورة يقومون بعملية تربية الأرانب بصفة فردية مما يضعف من نسبة الاستهلاك المحلي للمنتوج، إن لم نقل انعدامه. بالإضافة إلى الموروث الثقافي

التقليدي الذي يرى أن الأرنب الرومي يعتمد في علفه على السيكاليم والأدوية... على عكس الأرنب «البلدي» الذي يقتات بالأكل الذي يتناوله الإنسان. ومع ذلك يبقى هناك مسلك آخر لتصريف المنتوج هو بعض الزبناء الذين يأتون من فاس، مولاي يعقوب... من أجل شراء هذا النوع من الأرانب قصد تربيته. ثم هناك مشكل آخر يعوق تسويق المنتوج هو كون أغلب

"

بقليل من الصبر والمزيد من المثابرة سنتمكن من التغلب على بعض المشاكل التي تعاني منها التعاونية.

"

العضوات لا يمكنهن التفرغ للبحث عن الأسواق وتنقيل منتوجهم والبحث له عن أسواق خارج الإقليم. ثم هناك مشكل الأعلاف، حيث أن التعاونية هي التي تقوم بشراء الأعلاف المناسبة، مع العلم أن الأرانب تعتمد على الأعلاف الاصطناعية فقط. وفي بعض الأحيان لا نجدها في المركز، فنضطر لجلبها من مناطق بعيدة.

ثم إن الطقس الذي تتميز به منطقة سبع عيون في الصيف جد حار، والأرانب لا تتحمله فتموت نسبة كبيرة منها بفعل الحرارة. فخلال شهر غشت مثلا كنا نجد 4 أرانب يوميا ميتة.

ثم هناك مشكل آخر هو مشكل الماء، إلا أنه مؤخرا تم تدارك المشكل حيث زودتنا التعاونية الفلاحية «العلوية» بالماء بدون مقابل. ومع ذلك فإن عدد الأقفاص يبقى محدودا ونأمل أن يتضاعف العدد حتى نتمكن من التحكم في سلسلة الإنتاج.

س : ما هو تقييمكم لمشروعكم التعاوني ؟

ج : بالنسبة للمشروع، ونظرا للعديد من المشاكل التي تعترض التعاونية من تسويق و.... فإنه رغم ذلك نعتبر أننا قطعنا شوطا كبيرا. فرغم درايتنا القليلة وتجربتنا الفتية، إلا أننا أصبحنا الآن نعرف كيف نسير المشروع. كيف نقوم باقتناء العلف، وكيفية تطبيب الأرانب، ومعرفة أوقات الخصوبة وغيرها من المهام التي كنا نجهلها سابقا. وأظن أنه بقليل من الصبر والمزيد من المثابرة سنتمكن من التغلب على بعض المشاكل. خاصة أن الفكر التعاوني لدى النساء يبقى منعدما. أما بالنسبة لتحقيق فائض مادي فالتعاونية إلى الآن تعتبر نفسها في بداية

"

أكبر مشكل تعاني منه التعاونية هو التسويق.

"

الطريق، وهي إلى حد الآن لم تحقق فوائد تذكر. لكن أملنا كبير في الغد. فالتعاونية لها مصاريف كما سبقت الإشارة فهي توظف حارسا وتكتري عربة كل ثلاثة أيام لجلب العلف لأنها لا تملك مكانا لتخزين الكلأ. ثم حتى اختيار المكان الذي تربى فيه الأرانب لم يكن اختيارا صائبا. وكنا نطمح لو أنهم قاموا ببنائه عوض الشكل الذي هو عليه الآن حتى نجنب الأرانب حرارة الصيف ورطوبة الشتاء.

س : وماذا عن الآفاق المستقبلية ؟

ج : بالنسبة لنا نتمنى أن يتوسع المشروع وأن يحقق لنا دخلا قارا، كما نود أن نتلقى المساعدة اللازمة والتأطير الكافي من طرف كل الإدارات المعنية، فنحن لا ننكر المساعدة التي تقدمها وزارة الفلاحة وغيرها. والمساعدة المجانية

"

العمل داخل التعاونية عمل تشاركي وجماعي

"

التي نتلقاها من طرف الطبيب البيطري الذي هو في آن واحد رئيس تعاونية فلاحية بتاوجطات. إلا أننا نطمح في الحصول على تدريب آخر في مجال تربية الأرانب. ونغتنم وجود مجلة التعاون للطلب من مكتب تنمية التعاون مساعدتنا والأخذ بيدنا في كل ما يتعلق بالتكوين والإعلام ومساعدتنا في التعريف بهذه التعاونية ومساعدتنا على مسك المحاسبة وضبط المحاضر وغيرها، لأننا نجهل هذه المسائل ولا نعرف كيف نسير أمورنا، فنحن كما تعلمين أميات والدخل الحالي للتعاونية لا يسمح بتوظيف من يدير أمورنا.

دور الجمعيات التنموية المحلية
في إدماج المرأة القروية في الحياة العملية

الاتحاد الوطني النسائي المغربي ورهان تنمية التعاونيات النسوية

إعداد : نادية قريش

يعتبر الاتحاد الوطني النسائي المغربي (UNFM) المحدث في ماي 1969 تحت الرعاية الملكية، منظمة غير حكومية ذات منفعة عامة. ويعتبر منظمة مفتوحة في وجه كل النساء دون تمييز، ويهدف إلى تظافر الجهود من أجل إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي تواجهها المرأة أو عائلتها. وتعمل البنيات التنظيمية للاتحاد على استقطاب كل الإرادات التي تؤمن بقضية المرأة وتعمل بصدق واقتناع على إدماجها بكيفية فعالة في مسلسل تطور المجتمع المغربي. وهكذا تم تشكيل البنية على 3 مستويات .

1-1- لجان محلية للنساء على مستوى القاعدة.

يتم تكوين لجن من النساء المتطوعات في الجماعات والأحياء وذلك طبقا للقانون المنظم للاتحاد. وتقوم رئيسات اللجان المحلية بانتخاب المكتب المسير.

1-2- مكاتب إقليمية على مستوى العمالات والأقاليم.

يتم تكوين المكاتب الإقليمية انطلاقا من اللجن المحلية، حيث تقوم رئيسات اللجان المحلية بانتخاب المكتب الإقليمي أو اللجنة الإقليمية المكونة من رئيسة وخليفتها، في حين تشغل الرئيسات الباقيات منصب مستشارات.

1-3- على المستوى الوطني.

تقوم رئيسات المكاتب الإقلمية بانتخاب المكتب الوطني للاتحاد الذي ترأسه مدى الحياة صاحبة السمو الملكي الأميرة للا فاطمة الزهراء، وفي إطار التنظيم قام الاتحاد بإحداث لجن عامة للتنسيق :

لجنة الدراسات والمشاريع
لجنة العلاقات الخارجية
لجنة التكوين
لجنة الإعلام
لجنة التسيير المالي والإداري

ويتوخى من ذلك تنظيم حملات واسعة لتحسيس المرأة وتوعيتها وتوفير الإعلام المناسب لها في سائر الميادين، والعمل على تكوين المرأة لتتمكن من النهوض بمسؤوليتها كزوجة ومواطنة من خلال :

- السهر على إشراك المرأة في مسلسل التنمية.
- تشجيع المرأة على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية، وذلك بتشجيعها على إحداث مقاولات شخصية.
- التعاون مع الهيئة الدولية والوطنية في كل العمليات التي تخدم المرأة.
- تحسيس المرأة بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه في المجالات الحياتية وفي مجال حماية البيئة.
- المساهمة في الحفاظ على السلم العالمي والتضامن وتشجيع كل المبادرات في هذا الشأن.

وقد قام الاتحاد منذ تأسيسه بعدة أنشطة لإدماج المرأة في التنمية، بحيث تم إحداث عددا من مراكز محو الأمية بالمكاتب المحلية والإقليمية، حيث تستفيد من خدماتها ما يقرب من 5.000 فتاة سنويا. كما تم دمج محو الأمية ضمن الأنشطة الأخرى التكوينية كالأشغال اليدوية والتربية المنزلية وتربية المواشي والنحل والأرانب وزرع الخضروات بالوسط القروي بالإضافة إلى أنشطة تكوينية في مجالات عصرية كالخياطة واستعمال الحاسوب والحلاقة.... وفي إطار التوافق بين التكوين والتشغيل وبمساعدة عدة

منظمات دولية أقدم الاتحاد على إحداث مشاريع صغرى ومتوسطة على شكل تعاونيات لصالح المتخرجات من مراكز التكوين المهني التابعة لها. وقد أبانت هذه التعاونيات عن جدوى اقتصادية واجتماعية وتربوية نالت إعجاب الجميع خاصة منظمة الأمم المتحدة. وقد تأسست 5 تعاونيات نسوية قروية لتربية النحل بكل من تمارة، تيفلت، سيدي سليمان، تالوين، بنسليمان. كما تم تأسيس تسعة (9) تعاونيات نسوية قروية لتربية أغنام الدمان بمختلف واحات إقليم الرشيدية. وهناك برامج أخرى مستقبلية لخلق المزيد من هذه التعاونيات نظرا لما يمتاز به الأسلوب التعاوني من تجاوب مع الوسط القروي، وكذا ما يمكن أن تلعبه التعاونية من دور تربوي وثقافي واجتماعي واقتصادي من شأنه أن يحرر المرأة من قيود الفقر والجهل، وإدماجها بشكل فعال في مسلسل التنمية وجعلها تشارك في اتخاذ القرار على جميع المستويات.

تجربة الجمعية النسائية للأعمال الاجتماعية بإقليم الخميسات في دعم العمل التعاوني

أجرت الحوار : نادية قريش

تأسست جمعية الأعمال الاجتماعية في 17 مارس 1994 بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وتضم 71 عضوة منها 21 في المكتب المسير. وتهدف هذه الجمعية إلى تقديم الخدمات الصحية والمساعدات الاجتماعية للأم والطفل. وقد اقتصرت الجمعية في بدايتها على تقديم الخدمات على مستوى مدينة الخميسات، وذلك من خلال منح مساعدات عينية للنساء الفقيرات أو المحتاجات. كما قامت الجمعية باعذار 1.000 طفل، ومساعدة دار العجزة للنساء بالخميسات.

وبعد ذلك تم إعداد برنامج آخر أعطيت الأولوية من خلاله إلى المرأة القروية. قد يطرح التساؤل لماذا المرأة القروية ؟ لأننا لاحظنا عند زيارتنا للجماعات القروية التابعة للإقليم أن النساء الريفيات مهمشات بالرغم من أنهن يعملن في الحقل والبيت ويسهرن على تربية أطفالهن... إلا أن هذا العمل لا يعترف به ولا يحتسب لهن، وهذا من بين الأسباب التي جعلت الجمعية تأخذ منعطفا جديدا على أساس التوجه بشكل خاص نحو المرأة القروية.

بالإضافة إلى ما سبق أخذت الجمعية على عاتقها سنويا، وبمناسبة شهر رمضان الأبرك، تقديم ما يفوق 220 وجبة الفطور لفائدة فقراء ومحتاجي مدينة الخميسات. كما أن الجمعية قبل تأسيس فرع منظمة اليونسيف بالخميسات دأبت على توزيع الأدوات المدرسية والكتب لفائدة التلاميذ المحتاجين. وعلى سبيل المثال استفاد 850 تلميذا سنة 1995 من اللوازم والكتب المدرسية، وكذا تم توزيع الكراسي والأرجل الاصطناعية على مجموعة من المعوقين بالإقليم.

ولتزويد قراء مجلة التعاون الكرام، بالمعلومات الوافية حول دور هذه الجمعية ومنجزاتها، أجرينا هذا الحوار مع رئيسة الجمعية السيدة «صباح خير»

*** ماهي مجالات تدخل الجمعية بالنسبة للمرأة القروية ؟**

فيما يخص مجالات تدخل الجمعية بالنسبة للمرأة

القروية على مستوى إقليم الخميسات، اعتمدنا أساسا على تنظيم المرأة في إطار تعاونيات لتقريب وجهات النظر بين نساء الإقليم (زعير، أولماس، الروماني...). والذي نهدف من ورائه إلى تأطير المرأة القروية، وتحسيسها بأهمية العمل الجماعي، الذي نهدف من خلاله إلى تمرير الخطاب الأعمق والأكثر مغزى، وهو تحسيس المرأة بأن العمل الذي تقوم به رغم بساطته فهو عمل يحتاج إلى مقدرة كبيرة وصبر ومثابرة. وقد أثبتت التجارب أن المرأة القروية تتحمل أكثر من الرجل، وأنها أول من يستيقظ في البيت وآخر من ينام. فهي تعمل في البيت، في الحقل، الإسطبل لدرجة أن بعض الأعمال التي كانت من اختصاص الرجل أصبحت تزاولها المرأة. من هنا عندما نهدف إلى تأسيس تعاونيات فإننا نطمح إلى توعية المرأة بدورها الكبير في المجتمع، وعبر ذلك يتم تمرير بعض الرسائل التوعوية الأخرى كتنظيم الأسرة، التلقيح، البيئة، الوقاية من أمراض كالسيدا. وكذلك مشكل تمدرس الفتاة، لأننا أصبحنا نشهد تراجعا كبيرا في تمدرس الفتيات بالقرى وهذا راجع، ربما، إلى ارتفاع نسبة البطالة في المدن والقرى أو إلى ضيق ذات اليد، الذي يدفع بالآباء إلى التخلي عن تعليم بناتهم. ولهذا الغرض تم إحداث خمس تعاونيات نسوية لتربية الدجاج تضم في عضويتها 300 متعاونة، وتعاونية بولجة السلطان لتحسين نسل الماعز، وقد تم تزويدها بفحل من النوع الأصيل، وتضم 15 امرأة. وهناك تعاونية للطرز والخياطة بدائرة المعازيز لفائدة 7 فتيات، وهي تعاونية استطاعت أن تقف على رجلها. وقد تم تأسيس مؤخرا 6 تعاونيات بجماعة سيدي عبد الرزاق ومقام الطلبة وعين الجوهرة بعضوية 45 امرأة. وهي تعاونيات لتربية الأغنام من سلالة تمحضيت. وللإشارة فقط فإن أغلب المشاريع التي تقوم بها جمعيتنا تكون لفائدة النساء الفقيرات أو الأرامل أو المطلقات اللواتي لا دخل لهن ويسهرن على إعالة أسرهن. ثم هناك مشروع آخر هو الآن في طريقه إلى الوجود، وهو مشروع كهربة جماعة آيت إيشو بدائرة أولماس عن طريق الألواح الشمسية.

وقد كان اختيار هذا المشروع لمسألتين، أولهما حاجة الجماعة إلى الكهرباء. وثانيهما أن المتضرر الأول من غياب الكهرباء بالعالم القروي هي المرأة القروية لأن عدم وجود إنارة يشكل حاجزا أمام المرأة القروية في إتمام أشغالها المنزلية والعناية بأحوال أطفالها. وهو مشروع مشترك بين الجمعية وبين الوكالة الكندية للتنمية سيمكن من كهربة 80 منزلا، بالإضافة إلى مقر الجماعة المذكورة والمستشفى والمدرسة...

أما في مجال البيئة، واهتماما بجمالية المدينة ونظافتها، فقد مولت السفارة الكندية بغلاف مالي قدره 200.000 درهم عملية تعميم حافظة القمامة على بلدية الخميسات.

وهكذا تم تزويد المدينة بأربعة مائة من حافظة القمامة، و 20 من الكراريس المتنقلة لجمع النفايات، و89 من الحافظات من النوع الكبير. هذه بعض الأعمال التي تقوم بها الجمعية بصفة مركزة وبتلخيص كبير.

* كيف جاءت فكرة إدماج نزيلات السجون في شكل تعاوني ؟

جاءت هذه الفكرة منذ تأسيس الجمعية سنة 1994، حيث قمنا بزيارات منتظمة لنزيلات السجن المدني بالخميسات. فوجدنا أنه من واجبنا الالتفات إلى هذه الشريحة من المجتمع. فبغض النظر عن الأسباب التي أوصلتهن إلى السجن، لابد من معالجة الجانب الإنساني فيهن ومحاولة إدماجهن في المحيط الاجتماعي بعد قضاء المدة المحكوم عليهن بها في السجن، ومن هنا كانت فكرة تشغيل النساء بالسجن المدني بإقليم الخميسات. ولذلك قامت الأخوات في الجمعية بتعليم هؤلاء النزيلات الخياطة والطرز والتريكو ونسج الزرابي، وتمكنا من القيام بمعرض صغير بمناسبة الأيام الدراسية حول الاقتصاد الاجتماعي المنظم من طرف مكتب تنمية التعاون بمدينة الخميسات للتعريف بمنتوجهن وبيعه حتى يتسنى لنا تغطية بعض الحاجيات التي يرغبن في الحصول عليها. ولم نتمكن من خلق تعاونية بمفهومها القانوني لأن أغلب النزيلات لا يقضين في السجن فترة طويلة، وبالتالي هناك عملية دخول وخروج الأعضاء طيلة السنة. لكن هذا لا يمنع من وجود نزيلات يقضين في السجن فترة تتراوح ما بين 20 و30 سنة، مما شجعنا على تجهيز ورشات بكل المعدات ومستلزمات الطرز والخياطة ومناول نسج الزرابي وآلات الطرز والخياطة والخيوط...، وحاولنا بذلك خلق ألفة وانسجام بين السجينات، فأخذت المتعلمات منهن على عاتقهن إعطاء السجينات الأخريات دروسا في محو الأمية. ونهدف من وراء هذا المشروع إلى بيع منتوجاتهن وتغطية بعض الحاجيات التي يرغبن في الحصول عليها

كالتلفاز مثلا...) وبالإضافة إلى كل هذا تقوم الجمعية في كل عيد الأضحى بتزويدهن بأضحية العيد حتى لا تحس هذه الفئة المحرومة بالقهر والحرمان من الجو العائلي وفرحة العيد.

*** ماهي نوعية المساعدات التي تستفيد منها الجمعية وكيف يتم توظيفها ؟**

بالنسبة لجمعيتنا فهي جمعية فتية ولا موارد لها سواء كانت عقارات أو أملاك، بل تعتمد على بعض المساعدات التي تتلقاها سواء من طرف السيد عامل إقليم الخميسات، أو من طرف المحسنين وهم كثيرون بإقليم الخميسات، وكذا بعض السفارات الأجنبية المتواجدة بالمغرب (كندا....)

*** هل هناك تعامل مع بعض الشركاء على مستوى الإقليم ؟**

أول مشروع قامت به الجمعية كان من تمويل الوكالة الكندية للتنمية. أما فيما يخص التعامل مع الجماعات المحلية أو القروية، فنحن نحصل على الدعم والمساعدة اللازمة، وإن كنا لحد الآن لم نتعامل معا في إنجاز مشاريع مشتركة بين الجماعات والجمعية، إلا أنه على المستوى الإداري لازلنا نطمع في الحصول على تعامل أو عقد شراكة مع العديد من الوزارات خاصة التي تعمل في المجال الاجتماعي : التعاون الوطني، المندوبية السامية للأشخاص المعاقين، وزارة حقوق الإنسان، وغيرها...

*** هناك العديد من الجمعيات على مستوى إقليم الخميسات. كيف يتم التعامل مع هذه الجمعيات التنموية ؟**

بالطبع هناك على مستوى إقليم الخميسات العديد من الجمعيات التنموية التي تهتم بالمرأة وتنمية العالم القروي. فقد يتبادر إلى الذهن أن هذه الجمعيات تعمل في نفس الاتجاه، أو أنها تقوم بتكرار الأعمال التي تقوم بها الجمعيات الأخرى، إلا أن الصحيح هو أن هناك تنسيق واجتماعات منتظمة نقوم من خلالها بتنظيم مجالات تدخل كل جمعية، والتنسيق فيما بيننا حتى لا نهدر الطاقات والإمكانات المتاحة. وكذا حتى لا نقوم بتكرار نفس الأنشطة، ثم إن الإقليم شاسع ويمكنه أن يحتضن جميع الفعاليات والجمعيات الهادفة والجادة والتي تطمح إلى النهوض والارتقاء به. فالعمل موجود ولا ينقص سوى العزيمة.

*** هل هناك برامج محددة أو استراتيجية تتبناها الجمعية في أنشطتها ؟**

بالنسبة لبرنامج الجمعية فهو يغطي جميع المجالات، إلا أن هناك أنشطة قارة تفرض نفسها بإلحاح ولا يمكن تجاوزها كالدخول المدرسي، و وجبات الإفطار المقدمة في شهر رمضان لأنها أصبحت سُنَّة حميدة دأبنا على المحافظة عليها. وهناك أنشطة أخرى متنوعة، إلا أنه بحكم كون كل أعضاء الجمعية نساء، فإننا نحس بميل إلى النساء أكثر. كما أننا لاحظنا في الفترة الأخيرة أن العمل التعاوني أصبح يطغى أكثر على أنشطة الجمعية. وربما هذا راجع إلى الطلبات العديدة التي أصبحنا نتوصل بها من النساء الراغبات في الانضمام إلى التعاونيات. وحتى بعض الرجال.

*** وماذا عن الآفاق المستقبلية لجمعيتكم ؟**

تطمح جمعيتنا إلى ترسيخ العمل التعاوني، وجعل هذه التعاونيات النسوية تعتمد على نفسها، وتسير نفسها بنفسها لتكون قدوة في المنطقة.

كما تطمح الجمعية إلى توسيع نشاطهاوالتعريف بنفسها على المستوى الوطني، وربط علاقات مع جمعيات وطنية ودولية للاحتكاك بها واكتساب المزيد من التجربة والخبرة.

أما فيما يخص المشاكل التي تعوق الجمعية فالمشكل الأساسي هو مشكل التمويل، لأن لولا المساعدات التي تحصل عليها الجمعية من طرف المحسنين والسيد عامل الإقليم والوكالة الكندية وكذا نكران الذات.

كلمة أخيرة لقراء مجلة التعاون :

أود أن أتوجه إلى المرأة في العالم القروي لأقول لها أن تفتخر بالعمل الذي تقوم به، وأن تسعى دوما إلى السير قدما حتى تلحق بأختها في الحواضر. وأطلب من قراء مجلة التعاون مسايرة خطوة الجمعية النسائية للأعمال الاجتماعية لأن خطواتها هادفة وتحاول أن ترقى بالمرأة القروية بالمغرب إلى مستوى المرأة في العالم.

دور التعاونيات في ضمان الأمن الغذائي

في إطار احتفالات المجتمع الدولي باليوم العالمي للمرأة الريفية (15 أكتوبر 1997) واليوم العالمي للتغذية (16 أكتوبر 1997)، نظم مكتب تنمية التعاون عدة أنشطة إعلامية بمناسبة هذين اليومين بكل من تيفلت، مراكش، وجدة، أكادير، بولمان، تطوان، حول موضوع : «دور التعاونيات النسوية في ضمان الأمن الغذائي». وقد شارك في هذه التظاهرات زهاء 700 شخص وتابعها عبر أمواج الإذاعة آلاف المستمعين بما فيهم الأطفال، وذلك على الشكل التالي :

1. تنظيم لقاء دراسي يوم 15 أكتوبر 1997 بجماعة سيدي عبد الرزاق بدائرة تيفلت بإقليم الخميسات، حول «دور التعاونيات النسوية في ضمان الأمن الغذائي». وشارك في هذه التظاهرة 120 من مسيري التعاونيات والجمعيات الوطنية المهتمة بالمرأة والعالم القروي، وصدرت عن اللقاء عدة توصيات هامة.

2. تنظيم لقاء إعلامي بوجدة يوم 16 أكتوبر 1997 بتنسيق مع المديرية الإقليمية للفلاحة، وبتعاون مع تعاونيتي الحليب كوليمو والتعاونية الفلاحية الازدهار بوجدة. وقد حضر هذا اللقاء 70 مشاركا أغلبهم من المتعاونين، حيث تمحورت المداخلات والمناقشات التي عقبتها حول الدور الهام الذي تلعبه التعاونيات في ضمان الأمن الغذائي. وأوصى المشاركون بدعم التعاونيات، ولا سيما على مستوى التدبير والتسيير، وتحفيز المنتجين الصغار على الخصوص، للانضمام إلى التعاونيات لتكثيف الإنتاج وتحسين مسالك التسويق والتموين، وبالتالي المساهمة في ضمان الأمن الغذائي.

3. تنظيم يوم إعلامي بتطوان، حول دور التعاونيات في الأمن الغذائي بتنسيق مع الغرفة الفلاحية وغرفة التجارة والصناعة والخدمات، والمديرية الإقليمية للفلاحة، حضره 60 من المتعاونين والجهات الإدارية المعنية. وقد أكدت جل التدخلات على الدور الهام الذي تلعبه التعاونيات في الأمن الغذائي. وأصدرت عدة توصيات تنص

في مجملها على إعادة تأهيل دور التعاونيات في الأمن الغذائي.

4. تنظيم لقاء إعلامي، حضره 100 مشاركا، بمراكش بتنسيق مع الغرفة الفلاحية بمراكش، تم خلاله إبراز مغزى الاحتفال بهذا اليوم وأهدافه والدور الهام الذي تلعبه التعاونيات في الأمن الغذائي.

5. تنظيم لقاء إعلامي ببولمان، بتنسيق مع الغرفة الفلاحية والمديرية الإقليمية الفلاحية ببولمان، تمحور حول دور التعاونيات في الأمن الغذائي. وحضر هذا اللقاء 130 مشاركا أغلبهم من المتعاونين.

6. تنظيم 3 حملات إعلامية بولاية أكادير، بتعاون مع المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لسوس ماسة، لتحسيس أعضاء التعاونيات المستفيدة بضرورة اعتماد الطرق الحديثة في تدبير المقاولات وتكثيف الإنتاج لضمان الأمن الغذائي. شارك في هذه التظاهرات حوالي 150 متعاونا ومهتما.

7. المشاركة بعرض حول «دور التعاونيات في ضمان الأمن الغذائي» في اللقاء الإعلامي الذي نظمه المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب بالقنيطرة يوم 16 أكتوبر 1997. وقد حضر هذا اللقاء 50 مشاركا أغلبهم من الفلاحين.

8. وبتنسيق مع الإذاعة الجهوية بوجدة، استضاف برنامج (**نافذة الصغار**)، الذي يذاع كل يوم سبت صباحا، السيد المندوب الجهوي لمكتب تنمية التعاون بوجدة. حيث أنجز معه أطفال البرنامج حوارا مطولا حول تخليد اليوم العالمي للتغذية.

9. أجرت القناة الإذاعية الوطنية حوارا مباشرا (بالفرنسية) مع السيد أحمد آيت حدوت، مدير مكتب تنمية التعاون بمناسبة إحياء اليوم العالمي للتغذية.

10. وساهم موظفو مكتب تنمية التعاون رمزيا، في الحملة الوطنية لجمع التبرعات لفائدة الفقراء. وقد وجه مدير المكتب نداء إلى بعض التعاونيات واتحاداتها من أجل المساهمة في عملية Tele Food.

11. تخصيص ملف العدد الحالي من مجلة التعاون لدور التعاونيات النسوية في الأمن الغذائي، حيث ستدرج فيه تحقيقات حول بعض التعاونيات النسوية المنتجة للغذاء، وتجرى حوارات مع مسيرات بعض هذه التعاونيات.

12. تجدر الإشارة إلى أن السيد امحمد الولتيتي، رئيس تعاونيتي كوباك وتحسين النسل سوس بتارودانت قد حصل على جائزة الفاو بمناسبة اليوم العالمي للتغذية، اعترافا له بالدور الهام الذي يقوم به لتكثيف الإنتاج الزراعي.

أكادير :

إحداث تعاونية لجمع ومعالجة وتحويل الزيوت المحروقة

إن زيوت محركات الآلات الفلاحية والسيارات والشاحنات والبواخر يستلزم استبدالها باستمرار بعد احتراقها، إلا أننا قليلا ما نتساءل عن مصير هذه الزيوت المحروقة ؟

لقد أثبتت بعض الدراسات الكندية أن لترا واحدا من زيوت المحركات المستعملة يمكنه أن يلوث مليار لتر من الماء.

بذلك يشكل هذا السائل خطرا كبيرا على المياه الجوفية في حالة إفراغه على سطح الأرض وعلى الثروة السمكية والبحرية عند إفراغه في البحر. كما يشكل أهم عامل على تضييق وإغلاق قنوات صرف المياه بالمدن مما يزيد من خطر الفيضانات في المدن لعدم تمكن هذه القنوات من تصريف مياه الأمطار مع ما ينتج عن ذلك من تكاليف اقتصاديا واجتماعيا.

في هذا الإطار ومع تزايد خطورة النفايات السائلة تقوم مجموعة من ذوي المهنة بجمع هذه الزيوت من محطات البنزين - والموانئ - من ميناء أكادير على الخصوص، وتقدر الكمية المجمعة على صعيد الجهة الجنوبية ما يناهز2000 طن سنويا، علما أن خطورة التلوث التي تمثلها هذه النفايات السائلة تفوق خطورة النفايات الصلبة بـ: 150 مرة، وتعالج هذه الزيوت بطريقة تقليدية أي دون استعمال أي نوع من الآليات، حيث تتم تصفيتها وإعادة استعمال على الأقل 75 % منها كمحروقات تستعمل من طرف الحمامات التقليدية والأفرنة حيث يحصلون عليها بأثمان جد منخفضة مقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى مع ما لهذه العملية من انعكاسات إيجابية على البيئة وعلى الاقتصاد الوطني.

لقد أودع المعنيون بالأمر تصريحا بتأسيس تعاونية في هذا المجال أطلق عليها اسم الخضراء، مقرها دوار جنان مركز القليعة عمالة إنزكان آيت ملول.

تارودانت :

إحداث تعاونية نسوية لجمع واستغلال النباتات العطرة.

يقع المشروع المزمع إنجازه بمنطقة جبلية لسلسلة الأطلس الصغير، وهي مجموعة دواوير تابعة لدائرة اغرم توجد ما بين مدينتي تارودانت وطاطا، مناخها يغلب عليه طابع شبه صحراوي، الشيء الذي يقف أمام إقامة زراعة ممكنة، وهذا يفسر الهجرة القروية المكثفة، وأغلبية العنصر النسوي للمنطقة.

حيث أن المرأة تقوم بدور فعال في كل الأشغال الفلاحية من الزرع إلى نهاية الحصاد وكذا تربية الماشية وبعض الأشغال المنزلية. وتضم المنطقة غطاء من الأعشاب والنباتات الطبيعية خصوصا الشيح.

- يتم استغلال النباتات بتعاون بين السلطة المحلية وممثلي الأراضي الجماعية، ويتم تنظيم صفقات لبيعها بمعدل 0,60 درهم للكيلوغرام، ويقوم من رست عليه الصفقة بتقطير هذه الأعشاب أما العصير المستخلص من هذه النباتات يمكن أن يصل إلى 8 ليترات في الطن، يزيد أو يقل عنها حسب الظروف المناخية لكل موسم.

وينتظر من هذه التعاونية أن تبلغ الأهداف التالية :

- مكافأة مجهود النساء والفتيات الذي يبذلنه في جني ونقل الأعشاب في أفق تحسين وضعيتهن الاقتصادية والاجتماعية.
- إدخال تقنيات حديثة في تقطير الأعشاب قصد الرفع من مردودية المشروع.
- استغلال عقلاني للأعشاب والمحافظة على توازن الغطاء النباتي للمنطقة.
- تسهيل عمليات التأطير التقني وطرق التدبير والتسيير في إطار مقاولة تعاونية يسيرها مجلس إداري يمثل المجموعة.

ويقوم بالعمل على إخراج المشروع إلى حيز الوجود جمعية إليغ للتنمية والتعاون فرع أكادير. ويقدر الغلاف المالي لإحداث المشروع بـ240 000 درهم ستساهم فيه الجمعية المذكورة بـ60 % من تكلفته. حيث ستخصص هذه المبالغ لاقتناء قطارة متكاملة إضافة إلى تشييد مقر لإقامة المشروع وكذا شراء الأدوات الضرورية لاستخراج وتلفيف المادة مع شراء 100 بهيمة لنقل الأعشاب نظرا لصعوبة المسالك.

وقد تم إيداع تصريح بإحداث هذا المشروع وتمت الموافقة على إحداثه من طرف المديرية الإقليمية للفلاحة ومن طرف السيد عامل إقليم تارودانت، وينتظر أن يتم التأسيس بين 30 فتاة في المرحلة الأولى.

موسم الجموعات العامة السنوية

تنفيذا لمقتضيات القانون 24.83 فإن كل التعاونيات والاتحادات مجبرة على عقد جموعاتها العامة العادية السنوية قبل نهاية شهر مارس 1998

وهكذا، فإن الثلاث الأشهر الأولى من كل سنة هي موسم الجموعات العامة السنوية التي تبت في سير وحسابات التعاونية.

وينبغي على مجالس ادارة التعاونيات والاتحادات أن تتخذ جميع الاجراءات اللازمة لتهييء هذه الجموعات العامة، لأنها هي المناسبة للقيام بتقييم نشاط سنة من العمل، ووضع البرامج بالنسبة للسنة الموالية.

فلابد من التقيد بمقتضيات القانون في هذا الباب :

- دعوة جميع أعضاء التعاونية في آخر عنوان صرحوا به والمقيد في سجل الاعضاء.
- الدعوة بواسطة رسائل يبين فيها يوم وساعة ومكان - الاجتماع وجدول اعماله.
- جواز الدعوة بواسطة اعلان ينشر في جريدة مسموح لها بنشر الاعلانات القانونية وتوزع في الدائرة الترابية للتعاونية أو بإعلان يعلق في الأماكن العامة أو بواسطة مناد عام «البراح» أو بأية وسيلة أخرى من وسائل الاعلان.
- توجيه الدعوة في المرة الأولى، قبل التاريخ المحدد للاجتماع بمدة لا تقل عن 15 يوما كاملة، وفي المرتين الثانية والثالثة قبل تاريخ الاجتماع لمدة لا تقل عن عشرة أيام كاملة.
- توجيه نفس الدعوة إلى مكتب تنمية التعاون وممثل وزارات الداخلية (العامل) والمالية (مصلحة الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة) والمصلحة الاقليمية للوزارة المشرفة على القطاع.

برشيد

تعاونية سكنية نسوية تقطع عدة مراحل لإنجاز مشروعها

تأسست تعاونية للا فاطمة الزهراء ببرشيد بتاريخ 18 يوليوز 1991 بحضور 28 منخرطة وحصلت على الترخيص بتاريخ 1991/10/18.

وتعتبر هذه التعاونية أول مؤسسة نسوية على التراب الوطني خرجت إلى حيز الوجود بمبادرة وبفضل تظافر جهود فرع الاتحاد النسوي، وخاصة جهود رئيسة التعاونية السيدة امزارة أمينة وهي عضوة في هذا الفرع.

ووعيا منها بالمشاكل التي تعرفها النساء عملت جاهدة على تشجيع النساء للانخراط في هذه التعاونية، وأعطت لهذا المشروع العناية اللازمة حتى تكون نموذجا مثاليا وتصل إلى هدفها المنشود، وذلك رغم عدم تقبل محيط هذه التعاونية لفكرة إنشاء مشروع سكني نسوي.

وبالفعل، فقد أقبلت النساء بكل من برشيد وسطات والدار البيضاء إقبالا هاما وحصلت على دعم أزواجهن إلى أن وصل عدد المنخرطات حاليا إلى 130 متعاونة تنتمين إلى مختلف الشرائح الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسلوب التعاوني تم اختياره من بين الأشكال المشابهة له حسب قول الرئيسة كحماية وضمانة لمصالح المتعاونات.

انطلقت التعاونية في جمع الرأسمال الذاتي وجلب متعاونات تتوفر فيهن الشروط من أجل تكوين رأسمال يسمح لهن بالبحث عن الأرض والتي تم اقتناؤها، وتسمى بلاد صوفيا والبكاري والبالغة مساحتها أربعة هكتارات وأربعة آرات وتوجد بالقرب من الطريق المؤدية من برشيد إلى ميلس بثمن إجمالي قدره 7.874.000 درهما بموجب وعد بالبيع مبرم بتاريخ 1992/04/16 على أن يتم إبرام العقد النهائي بعد أداء الدفوعات النقدية المتبقية لبائعة الأرض.

وتعتزم التعاونية بناء ڤيلات تتراوح مساحتها بين 180 و300 متر مربع. وكذا إنشاء مرافق اجتماعية كمرآب للسيارات، ومجمع تجاري.

إلا أن التعاونية، رغم ما حققته، فإنها تواجه بعض المشاكل تعوق سيرها تكمن في:

- صعوبة التسيير نظرا للعدد الكبير للمتعاونات.
- تماطل العديد من العضوات في أداء الدفوعات، والذي ترتب عنه دفع فوائد لصالح بائعة الأرض طبقا لسعر الفائدة المحدد من طرف بنك المغرب المتعلق بعدم أداء المستحقات المالية لأصحابها طبقا لمقتضيات قانون الالتزامات والعقود المغربي، الشيء الذي عرقل إتمام الإجراءات اللازمة المتعلقة بإبرام العقد النهائي للبيع.
- عدم حضور العديد من العضوات بصفة منتظمة في الجموعات العامة، وعدم وعيهن بأهمية مشاركتهن في حياة التعاونية.

التعاونية الفلاحية للحليب بالمغرب الشرقي :

إنتاج منتوجين جديدين وخلق وحدة لإنتاج الأعلاف المركبة

في إطار برنامج تعزيز وتنويع الطاقة الإنتاجية بالتعاونية الفلاحية للحليب بالمغرب الشرقي - كوليمو -، شرعت هذه الأخيرة مؤخرا في إنتاج منتوجين جديدين :

- رايبي للشرق أطلق عليه اسم «صباح» سعته 125 غرام.
- ياغورت معطر تحت اسم «الشرق» سعته 180 غرام.

وقد تم اقتناء الآلة المخصصة لهذا النوع من الإنتاج بمبلغ 12 مليون درهما.

وتتميز هذه الآلة بإنتاج ثمانية (8) كؤوس في وقت واحد، وتصل سرعتها إلى 12.000 كأس ياغورت في الساعة، و10080 كأس رايبي في الساعة، ويشغلها سائقان وثمانية (8) مستخدمين، مع العلم أن هذه التعاونية تنتج ياغورت «السعيدية» ورايبي «سيدي يحيى».

وتجدر الإشارة إلى أن الرأسمال الحالي لهذه التعاونية 14 مليون درهما، ويتراوح إنتاجها اليومي من الحليب ما بين 50 و55 ألف لتر، أي 20.130.000 لتر سنويا. وقد سجل الإنتاج زيادة مهمة، بلغت 14 % بالمقارنة مع سنة 1996، بالرغم من ظروف الجفاف، ولكون المنطقة بورية. وتضم التعاونية 2.246 عضوا.

أما على مستوى إنتاج الأعلاف، فقد تم خلق وحدة لإنتاج الأعلاف المركبة (UL 100) والتي تنتج ما بين 4 و 5 طن في الساعة. وتقوم التعاونية بتوزيع هذه الأعلاف على الأعضاء مقابل خصم ثمنها من ثمن الحليب مباشرة.

وتجدر الإشارة أن هذه التعاونية تأسست سنة 1953، وبدأ الإنتاج بها سنة 1955 بمساهمة 13 فلاحا فقط ورأسمال بلغ 5.000 درهم.

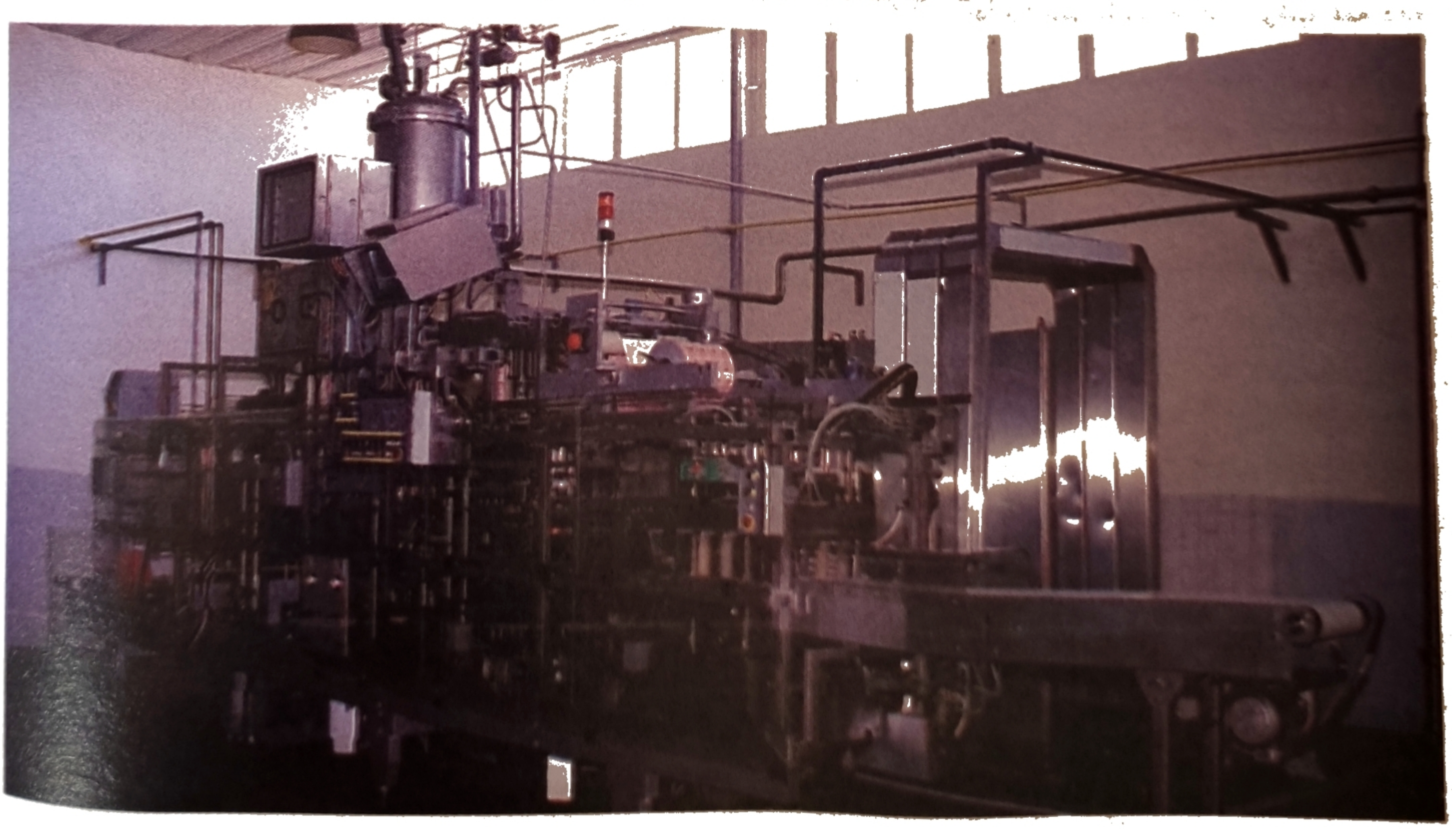

الرئيس الجديد للحلف التعاوني الدولي من البرازيل

انتخبت الجمعية العامة للحلف التعاوني الدولي، المجتمعة، بتاريخ 16 شتنبر 1997، بجونيف، السيد روبيرطو رودريكز (Roberto Rodrigues) (من البرازيل) رئيسا لها. ويعتبر السيد رودريكز (عمره 55 سنة) أول رئيس للحلف من جنسية غير أوروبية ومن قطاع غير التعاون الاستهلاكي منذ 102 سنة.

وقد عبر الرئيس الجديد على اثر انتخابه عن نيته في السير في توجه الحلف بالتركيز على أربع اختيارات :

1) تقوية الهوية التعاونية،
2) ترسيخ اندماج مختلف القطاعات الاقتصادية،
3) تحسين مشاركة المرأة والشباب في العمل التعاوني،
4) دعم تنمية التعاونيات بافريقيا.

وقد عبر المدير العام لمكتب العمل الدولي، السيد ميشيل هانسين (Michel Hansenne)، في الجلسة الافتتاحية لمراسيم الجمعية العامة للحلف، عن ابتهاجه للعمل المشترك بين المنظمتين من أجل التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، مؤكدا على أن هذا البرنامج المشترك مبني على ثلاث أولويات : الديموقراطية والتشغيل وحماية العمال.

و السيد رودريكز فلاح، رئيس تعاونية زارعي قصب السكر منذ سنة 1973. تقلد رئاسة هيئة التعاونيات البرازيلية من 1985 إلى 1991. وأسس سنة 1990 تعاونية التصدير والاستيراد (Eximcoop). وقد تقلد منصب وزير الفلاحة لولاية ساوباولو (Sao paulo) ورئيس الشركة القروية البرازيلية. وانتخب السيد رودريكز عضو مجلس إدارة الحلف منذ سنة 1992. وهو رئيس الحلف لامريكا منذ 1993. وكان رئيس لجنة الفلاحة بالحلف من 1992 إلى 1995.

التدبير وإدارة التعاونيات
محور دورة تدريبية بماليزيا

إعداد : حياة زهير

في إطار العلاقات التي تربط مكتب تنمية التعاون، ببعض المؤسسات التعاونية الدولية المهتمة بتكوين الموارد البشرية والتي تعد عنصرا أساسيا في نجاح أية حركة تعاونية ومن خلال التوجه الحالي لمكتب تنمية التعاون للاستفادة من خبرات هذه المؤسسات وربط علاقات تعاون وتشارك معها، ومن أهم محاور هذا التعاون ضمان التكوين المستمر لأطر مكتب تنمية التعاون، وانطلاقا من التوجيهات الرامية لضمان التكوين المستمر لأطره، استفاد ثلاثة أطر من المكتب من الدورة التدريبية التي نظمها المعهد التعاوني الماليزي Maktab Kerjasama Malysia - بكوالالمبور، وذلك في الفترة الممتدة من 11 غشت إلى 14 شتنبر1997، وذلك حول موضوع «التدبير وإدارة التعاونيات».

وقد شرع المعهد الماليزي في تنظيم مثل هذه الدورات التدريبية الدولية منذ سنة 1984، والتي استفاد منها لغاية غشت 1997، 204 مستفيدا من دول وقارات مختلفة، متفاوتة في التجارب والخبرات.

ويعتبر هذا المعهد من بين المنظمات الثلاثة التي تتولى مهام التعليم والتكوين التعاوني بماليزيا، بعد إدارة التنمية التعاونية والاتحاد التعاوني الماليزي - أنكاسا -، ويضطلع هذا المعهد بتنظيم تداريب مكثفة لفائدة مديري ومستخدمي التعاونيات الماليزية بمختلف القطاعات التي تتواجد بها، حيث ارتفع عدد الدورات التي نظمها من 69 تدريبا سنة 1985 إلى 130 تدريبا سنة 1997 استفاد منها 3479 مديرا ومسيري التعاونيات.

وتجدر الإشارة أن المعهد السالف الذكر ينظم تداريب دولية، حيث يستغرق كل تدريب 5 أسابيع. كما أنه لا يقتصر فقط على تكوين المتعاونين الماليزيين، بل حتى متعاونون من دول أخرى.

وتستغرق مدة التكوين بالدورة التدريبية 5 أسابيع، وذلك باللغة الإنجليزية.

وفيما يخص الدورة التكوينية الدولية الأخيرة، والتي شارك فيها الوفد المغربي إلى جانب 20 مستفيدا يمثلون 12 دولة (بروناي، بنغلادش، سريلانكا، بوثان، غانا، غامبيا، غينيا، مصر، ميانمار، إيران، الأردن بالإضافة إلى المغرب) لقد تمحورت موضوعاتها حول :

* الإطار القانوني للتعاونيات والمشاكل التي تعاني منها

وكيفية التسيير والتدبير الاستراتيجي.
- **الموارد البشرية.**
- **تاريخ الحركة التعاونية الماليزية والإطار القانوني المنظم لها.**
- **سير نوادي الجودة (cercles de qualité).**
- **القيم والأخلاقيات الاجتماعية في التسيير والتدبير.**
- **تقنيات التواصل والتحفيز.**
- **التسيير المالي للتعاونيات.**
- **تقنيات تهيىء وتقييم المشاريع.**
- **تقنيات الحاسوب في التسيير والتدبير مع تطبيقات عملية.**

ومن جهة أخرى، خصص حيز زمني في البرنامج لتقديم أوراق عمل تهم الحركة التعاونية لكل الدول المشاركة وآفاق التعاون بها.

كما تخلل برنامج الدورة عدة زيارات ميدانية لبعض أنواع التعاونيات بماليزيا، وعلى الخصوص تعاونية استصلاح الأراضي (Felda) وتعاونية القرض والادخار (Moccis) وتعاونية استهلاكية Super – Market – بالإضافة إلى زيارة للاتحاد التعاوني «Angkassa» وعقد لقاءات مع بعض مسؤولي الإدارات المهتمة بالعمل التعاوني.

لمحة عن الحركة التعاونية الماليزية:

عُرف نظام التعاون بماليزيا منذ سنة 1922 مع المعمر الإنجليزي. وشهدت سنة 1948 ما سمي بتعاونيات الاقتصاد والقرض. وسنة 1951 تم تأسيس أول تعاونية للتأمين، وانطلقت تجربة التعاونيات المدرسية بماليزيا سنة 1969، ويبلغ عددها حاليا 1155 تعاونية، وتولي ماليزيا أهمية خاصة لهذا النوع من التعاونيات لكونها تلقن التلاميذ الثقافة والتربية التعاونية، وكذا كيفية اتخاذ القرارات داخل التعاونيات وأسس نجاحها.

وتشمل التعاونيات بماليزيا عدة قطاعات مثل: التعاونيات الصناعية، تعاونيات النقل وتعاونيات الائتمان وتعاونيات السكن وتعاونيات الإلكترونيك والتعاونيات الفلاحية وتعاونيات استغلال المطاط، وتعاونيات الاستهلاك (المساحات الكبرى) وتعاونيات الخدمات التأمينية، ويبلغ مجموع عددها 3454 تعاونية.

وقد تعددت القوانين المنظمة لأصناف التعاونيات إلى أن صدر قانون موحد سنة 1993. وشهدت الحركة التعاونية منعطفا مهما من خلال تركيزها على تنمية الموارد البشرية باعتبارها المحور الرئيسي لتحقيق جل أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتخصص كافة المؤسسات التعاونية بماليزيا نسبة 2 % من فوائدها السنوية لفائدة المعهد التعاوني الماليزي قصد تنظيم دورات تكوينية لفائدة مديري ومستخدمي التعاونيات، بالإضافة إلى تخصيصها نسبة 1 % من فوائدها السنوية لفائدة الاتحاد التعاوني الوطني «Angkasa» وذلك قصد تمويل عمليات تكوين أعضاء التعاونيات.

وتعتبر التعاونيات بماليزيا مؤسسات مستقلة تسير نفسها بنفسها من خلال اعتمادها على المردودية، وتصنف ضمن القطاع الخاص، وهي ملزمة بأداء الضرائب وبالتالي تقدم خدمات ومنتجات تنافسية متجاوزة مبدأ التعامل الحصري مع الأعضاء، بحيث تركز في تسييرها على أساليب العصرنة في التدبير والتسيير التجاري، والبحث عن الأسواق لتحقق أكثر ما يمكن من الأرباح، دون إغفال الجانب الاجتماعي لفائدة الأعضاء كالسياحة التعاونية، والمساندة المادية للأعضاء في بعض مناسباتهم الخاصة (زواج، وفاة...).

ونظرا للدور الهام الذي لعبته، ولازالت تلعبه، التعاونيات الماليزية في تطوير المجتمع الماليزي، فإن الحكومة الماليزية أدمجتها في تنفيذ المخططات الاقتصادية وذلك إلى غاية سنة 2020.

وقد استغل الوفد المغربي المشارك في هذا اللقاء، فرصة تواجده بماليزيا من خلال عقده عدة جلسات عمل مع الوفود الأخرى المشاركة، للتعريف بالحركة التعاونية المغربية، في مختلف وسائل الإعلام الماليزية، وأكدوا على إمكانيات التعاون بين الحركة التعاونية المغربية ومثيلتها الماليزية، وخاصة على مستوى تبادل الخبرات وإقامة علاقات تجارية واقتصادية.

منتوج جديد لتلبية حاجيات التعاونيات من التكوين عن طريق المراسلة.

لقد أعد مكتب تنمية التعاون منتوجا جديدا حول تسيير وتدبير التعاونيات، يُدرس عن طريق المراسلة لفترة ثلاث (3) سنوات، ويستجيب للحاجيات الفعلية للتعاونيات.

للمزيد من المعلومات، الاتصال بالسيد رئيس مصلحة التكوين بمكتب تنمية التعاون

الهاتف : 34 / 33 10 77

أضواء على تجربة

الجمعية المغربية لدعم وإنعاش المقاولات الصغرى.

إعداد : محمد زانة

اتخذ المغرب ابتداء من مطلع عقد الثمانينات عدة تدابير لإصلاح هياكله الاقتصادية من أجل مواجهة الأزمات والاختلالات التي يعرفها الاقتصاد المغربي، ومن جهة أخرى من أجل خلق الشروط الملائمة للمنافسة العادلة بين مختلف الوحدات الاقتصادية والإنتاجية بالمغرب، وفي نفس الوقت مواجهة المنافسة العالمية...

وفي نفس السياق، أقدم المغرب على عدة إصلاحات سياسية تستهدف في مجملها توفير فرص كبيرة لمشاركة السكان، وتعبئتهم في معركة التنمية، وبالتالي تنمية ودعم مختلف مكونات المجتمع المدني.

وفي ظل هذا المناخ الذي يتميز بانسحاب الدولة، وتأهيل دور القطاع الخاص، وتشجيع روح المبادرة والمشاركة لمختلف أشكال التعاون والتضامن... برز جيل جديد من الجمعيات التنموية كمنظمات غير حكومية، والتي تعتمد على مشاركة السكان لحل مشاكلهم وخاصة البطالة، وقضايا البيئة والصحة والمرأة سواء بالمدن أو القرى، وكذا المساهمة في خلق ودعم وتمويل وتنظيم المقاولات الصغرى خاصة بين فئات الشباب والنساء.

وندرج في هذا الركن، تجربة الجمعية المغربية لدعم وإنعاش المقاولات الصغرى، باعتبارها تجربة نموذجية في هذا المجال.

1. المساعدة على إحداث المقاولات :

تأسست الجمعية المغربية لدعم إنعاش المقاولة الصغيرة «اماب» بتاريخ 23 مارس 1991 وتخضع لمقتضيات ظهير 15 نونبر 1958، بشأن تأسيس حق وتنظيم الجمعيات.

وقد سطر الأعضاء المؤسسون (35 عضوا) عدة أهداف في الفصل 2 من نظامها الأساسي، نذكر من بينها على الخصوص:

* دعم إحداث أو توسيع الأنشطة الاقتصادية وتنمية

روح المقاولة، ودعم المبادرات المحدثة للشغل والثروات.

وحتى يتسنى لها تحقيق هذه الأهداف، استطاعت الجمعية أن تزاول بصفة دائمة وبدون أي تعثر الأنشطة التالية :

* استقبال وإخبار وتوجيه العديد من حاملي المشاريع الصغيرة. وذلك بتزويدهم بالمعلومات الأولية في الميادين القانونية والمالية والتجارية والتقنية.

* تقديم المساعدة لحاملي المشاريع بخصوص إنجاز مشاريعهم وتزويدهم بالمعلومات حول الإجراءات الإدارية ومساطر الحصول على القروض، وتنظيم الدورات التكوينية واللقاءات الإعلامية الموضوعاتية (FORUM).

* مؤازرة حاملي المشاريع على مستويات إنجاز دراسات جدوى المشاريع، ومسك المحاسبة والتدبير والتنظيم.

* دعم الجمعيات ذات الطابع التنموي، ولاسيما المهتمة منها بالمقاولات الصغرى ونشر الثقافة التضامنية ذات الانعكاسات الاقتصادية الخلاقة للشغل، والمحدثة الثروات خصوصا بين الشباب حاملي الشهادات والنساء.

وتعتزم الجمعية في المستقبل القريب مزاولة نشاط منح القروض الصغيرة كما هو منصوص عليه في نظامها الأساسي، بتشارك مع عدد من الهيآت الدولية، كمنظمة أكواديف البلجيكية والبنك الدولي...إلخ

2. أماب، أول جمعية لدعم المقاولة الصغيرة :

وعلى الرغم من كون أماب هي أول جمعية اختارت تركيز أنشطتها على إحداث المقاولات الصغيرة، فقد استطاع أعضاؤها تخطي الصعاب، وتسخير الإمكانيات المتاحة، وبدون اللجوء لأي دعم من الدولة، من أجل إنجاز أنشطتها في أحسن الظروف. وقد كان هاجس أعضائها، على الدوام، المساهمة بخبراتهم وأنشطتهم تطوعا ودون مقابل، في توجيه حاملي المشاريع الصغيرة، للاندماج في الحياة العملية ودعم، وتوسيع الأنشطة الاقتصادية.

وبعد ست (6) سنوات من تأسيسها أصبحت أماب قدوة ومرجعا للجمعيات المهتمة بدعم المقاولات الصغرى. ويرجع لها الفضل في ميلاد العديد من المشاريع الصغيرة ودعم وإعادة هيكلة العديد من المقاولات وظهور وانطلاق جيل جديد من الجمعيات التي تهتم بالتنمية، والتي لا يخفى على أحد إسهاماتها في مسلسل التنمية كجمعية قدماء أطر وتلامذة تندرارة ACAET، والجمعية المغربية للتضامن والتنمية والجمعية التنموية بفجيج...

كما يرجع الفضل لأماب في ميلاد العديد من جمعيات المقاولين الشباب تنظمت في إطار جامعة جمعيات المقاولين الشباب بالمغرب. وقد بلغ عدد حاملي المشاريع الذين استفادوا من خدماتها مباشرة، منذ تأسيسها، أزيد من 1400.

كما أنجزت الجمعية 150 دراسة جدوى مشاريع المقاولات وتنظيم 17 لقاء إعلاميا «FORUMS» وتنظيم 55 دورة تدريبية فضلا عن المشاركة في ترسيخ الفكر المقاولاتي والجمعوي والتضامني ذي البعد الاقتصادي.

و «أماب» هي أول جمعية طرحت على بساط النقاش إشكالية عدم ملاءمة ظهير 15 نونبر 1958 لخصوصيات الجمعيات التنموية، حيث نظمت بهذا الصدد عدة لقاءات دراسية وطنية شارك فيها خبراء وطنيين ودوليين وجهات إدارية وبنكية ومنظمات غير حكومية. كما وضعت نموذج محاسبة خاصة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات العمل الجمعوي وإطارها القانوني يمكن أن تستغل مستقبلا لإعداد مخطط محاسبي خاص بالجمعيات، هذا فضلا عن اكتسابها لتجربة واسعة على مستوى تسيير الجمعيات بدءا بمسك المحاسبة ومرورا بإعداد مخططات العمل والبرامج السنوية والميزانية، وتسخير الموارد البشرية، وإعداد التقارير المالية ومراقبة الميزانية...إلخ.

3. التضامن، المشاركة والمسؤولية :

وقد حققت أماب هذه الخطوات الهامة في مسيرتها التنموية، بفضل الحرص الشديد لأعضائها على تسيير جمعيتهم وفق القوانين الجاري بها العمل ونظاميها الأساسي والداخلي. فمنذ البداية حرصت الجمعية على عقد جموعاتها العامة في آجالها، وفق الشروط المحددة لذلك في نظامها الأساسي. كما حرصت الجمعية دوما على احترام المبادئ الأساسية التي بدونها لا يمكن للعمل الجمعوي أن يحقق أهدافه النبيلة والمبنية أساسا على الاستقلالية، والتضامن، والشفافية والديمقراطية، والمشاركة، والمسؤولية.

وجدير بالإشارة إلى أن اختيار تسيير الجمعية من طرف مسيريها كمقاولة قد كان له دور أساسي في بلوغ الأهداف المتوخاة.

وتضم الجمعية حاليا 110 عضوا منخرطا، وطاقما من المستخدمين الدائمين يتكون من 7 أطر كسبوا خبرة واسعة في ميدان إحداث

وتنمية المقاولات فضلا عن عشرات من الأعضاء المتطوعين الذين يقدمون خدماتهم للمستفيدين دون مقابل، وقد وفرت لهذا الطاقم جميع الظروف الملائمة للقيام بمهامهم في أحسن الظروف سواء بمقرها الرئيسي بالرباط الكائن بـ45، زنقة أكيدمن، أكدال، الرباط (كراء بمبلغ 7 000 درهم للشهر) أو بمقر فرعها بطنجة المجهزين بالهاتف والفاكس، والمراسلة الإليكترونية والانخراط في شبكة الأنترنيت.

ولهذه الاعتبارات : اهتمت عدد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بما تقوم به أماب من أنشطة محدثة للشغل وخلاقة للثروات، واهتدت إلى التعامل مما يسر لها تمويل الأنشطة والبرامج التي سطرتها لمؤازرة حاملي المشاريع، وتقديم المساعدة والدعم الضروريين لهم سعيا في إدماجهم في الحياة العملية.

4 . الشراكة والتعاون :

وقد بلغ مجموع مساهمة هذه المنظمات في تمويل أنشطة وتسيير الجمعية ما مجموعه 460 مليون سنتيم، منها : 57 مليون سنتيم، خصصت للتجهيز، و 403 مليون سنتم للتسيير (تجهيزات ومعدات وأجور المستخدمين)، وجدير بالإشارة إلى أن كل التمويلات تتم في إطار مشاريع متفق عليها مع الشركاء بناء على اتفاقيات تحدد مجال التعامل المشترك، ومن أهم المنظمات التي تربطها علاقة شراكة وتعاون مع جمعية « أماب ».

1. بروبطو – لوكال Proyeto Local، الإسبانية ما بين 1994 و 1997 والتي ساهمت بمبلغ 210 مليون سنتيم خصص جانب منه للتجهيز والجانب الآخر للتسيير، وتسديد جزئي لأجور المستخدمين. وفتح فرع الجمعية بالأقاليم الشمالية (بطنجة).

2. فريديريك ايبرت الألمانية Friederich Ebert، والتي ساهمت بمبلغ 135 مليون سنتيم ما بين 1993 و1997 ، خصص أساسا لتمويل التداريب التكوينية واللقاءات الإعلامية، وتسديد جزء من أجور المستخدمين الدائمين لسنتي 1993 و1994 .

3. الشركة الدولية للتنمية الصناعية بفرنسا...S I D I، التي ساهمت بـ 42 مليون سنتيم خصصت أساسا لتغطية أجرة أطر وضعوا رهن إشارة الجمعية منذ انطلاقها.

4. برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD التي ساهمت سنتي 1992 و1993 بمبلغ 8 مليون سنتيم خصص لشراء معدات أولية لعمل الجمعية، وتمويل جزئي للتسيير خلال سنتي 1992 و1993 .

5. برنامج DYNA PME التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، و وزارة تنشيط الاقتصاد التي ساهمت بمبلغ 23 مليون سنتم ما بين 1994 و1996 لاقتناء بعض وسائل عمل الجمعية (التصوير، توثيق، معلوميات...).

6. الجمعية المغربية للتضامن والتنمية « AMSED » التي ساهمت عن طريق USAID، بمبلغ 15 مليون سنتيم لتمويل جزئي لكراء مقر الجمعية خلال سنة 1993، وإنجاز دراسة حول المشاريع النسوية (1996 و1997).

7. كاتوليك، روليفاف، سرفيسCRS الأمريكية، التي ساهمت بمبلغ 7 مليون سنتيم، سنتي 1992 و1993 ، لاقتناء بعض معدات العمل.

8. EGLISE CATHOLIQUE التي ساهمت بمبلغ 3 مليون سنتيم سنتي 1994 و1996 ، لتسديد أجرة مكلف بمهمة وُضع رهن إشارة الجمعية لمساعدتها في إنجاز مهامها.

9. منظمة TECH DEVEL-OPEMENT الفرنسية التي ساهمت بمبلغ 2 مليون سنتم سنة 1996 لتكوين مستخدمي الجمعية في ميدان المعلوميات.

10. التعاون الفرنسي COOP-ERATION FRANCAISE التي ساهمت بمبلغ 14 مليون سنتيم ما بين 1994 و1997 لتقديم الدعم التقني لبعض المقاولات المحدثة في إطار أنشطة أماب، وتزويد الجمعية ببعض المعدات (كراسي، مكاتب...) كاستعارة لأجل غير محدد.

ونظرا للخبرة التي اكتسبتها « أماب » في ميدان دعم ومواكبة إحداث المقاولات، فإنها تطمح باستمرار إلى ربط المزيد من علاقات التعاون والتشارك مع منظمات حكومية وغير حكومية وطنية أو دولية ذات الاهتمام المماثل، وتحسين مواردها الداخلية للمساهمة أكثر في تدعيم المقاولات ولاسيما الصغيرة منها، وقد أحدثت طبقا لما هو مبين في قانونها الداخلي فرعا لها بطنجة، وهو يزاول نشاطه منذ سنة، وتسعى الجمعية إلى إحداث فروع أخرى في باقي جهات المملكة كلما توفرت الإمكانيات الضرورية لذلك.